

مجموعة العمل الأولى التابعة للجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل –
رؤية المنظمة وأولوياتها البرامجية
29 يناير/كانون الثاني 2008

مذكرة عن الاعتبارات الخاصة بتحسين الأهداف العالمية للأعضاء المشار إليها في الإطار
الاستراتيجي للمنظمة

أولاً – معلومات أساسية

تركز التوصية 1-3 في تقرير التقييم الخارجي المستقل بشكل خاص على الأهداف الثلاثة للدول الأعضاء التي أشار إليها الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000-2015 على اعتبار أنه ينبغي: " أن تكون هي الأهداف الأساسية في تحليل تراتبية الإطار المنطقي للوسائل والغايات بالنسبة إلى المنظمة." والأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء هي تلك التي باستطاعة الدول وحدها تحقيقها، ويكون هذا بشكل رئيسي من خلال جهودها الخاصة، وإن المنظمة مدعوة إلى مساعدتها على بلوغ هذه الغاية. وفي ما يلي النص ذات الصلة المستخرج من وثيقة الإطار الاستراتيجي:

"... ثلاثة أهداف عالمية مترابطة تهتم بها المنظمة على وجه الخصوص لمساعدة الدول الأعضاء:

- (أ) أن يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، لضمان خفض عدد من يعانون من نقص التغذية المزمن إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015؛
- (ب) المساهمة المتواصلة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات، في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاه لجميع الناس؛
- (ج) صون الموارد الطبيعية وتحسينها واستخدامها المستدام، بما في ذلك موارد الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة."

وكانت مجموعة العمل الأولى درست، في اجتماعها الأول، التوصية 1-3 الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل وأبدت ردود فعل أولية عليها، وردت في مفكرة الرئيس:

"وافق الأعضاء على أن هذه الأهداف ما زالت صالحة بوجه عام وتتيح أساساً للعمل يمكن أن تستند إليه المناقشة. وأشار إلى أن الأهداف صيغت في 1999. ومن شأن إمعان النظر فيها أن يمكن الأعضاء من الاتفاق على صيغة وتدخلات بالإضافة والحذف تكفل صلاحية هذه الأهداف في السنوات المقبلة، ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الاعتبارات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ ومفهوم كفاءة الغذاء الكافي للجميع، وإسهام المنظمة في الحد من الفقر، وإدراج قضايا ناشئة وملحة مثل تغير المناخ."

وفي ضوء ما تقدم، طلبت مجموعة العمل "من أمانة لجنة المؤتمر أن تقوم بالتعاون الوثيق مع إدارة المنظمة بإعداد نص يتضمن اعتبارات لصقل الأهداف المحددة لشهر مارس/آذار. ويفضل أن يكون هذا النص متاحاً بحلول نهاية شهر يناير/كانون الثاني."

وتتضمن هذه المذكرة اعتبارات موجزة في سياق إعادة الصياغة الممكنة للأهداف العالمية الراهنة للأعضاء في مجالات اختصاص المنظمة.

ثانياً – الاعتبارات الخاصة بتحسين الأهداف العالمية للأعضاء

عُقدت جولة أولى من المداوولات في أمانة المنظمة حول عدد من الأسئلة الأساسية، أخذ فيها بعين الاعتبار كون صياغة الأهداف العالمية قد جرت في الفترة 1998-1999 بعد مشاورات مطوّلة وصُممت بالدرجة الأولى، كما هو مذكور أعلاه، كي يسعى إلى تحقيقها الأعضاء أنفسهم مجتمعين (ومفردين) في مجالات اختصاص المنظمة وليس انطلاقاً من ارتباطها ببرامج محددة تنفذها المنظمة.

وفي ما يلي الأسئلة الأساسية التي تعكس إلى حد ما ردود الفعل الأولية المذكورة أعلاه من جانب مجموعة العمل الأولى:

- هل الأهداف العالمية تعكس بما فيه الكفاية الأهداف الإنمائية للألفية في الشقّ الذي يعني المنظمة؟
- هل ستظلّ صالحة ما بعد عام 2015 بالنظر إلى الاتجاهات المسجلة مؤخراً والاتجاهات المتوقعة والتي تختلف حكماً عن تلك المسجلة في الفترة 1998-1999؟
- هل تراعي بما فيه الكفاية احتياجات الأعضاء كافة، والتي تختلف عن بعضها البعض؟
- هل ينبغي تعديلها على نحو خاص يعكس الوعي المتزايد لتحديات تغيّر المناخ وتأثير الطاقة البيولوجية؟

بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، من المفيد التذكير أنّ عددها يبلغ ثمانية أهداف ينبغي تحقيقها بحلول عام 2015 من أجل الاستجابة لتحديات التنمية الرئيسية في العالم. وقد استُمدّت الأهداف الإنمائية للألفية من الإجراءات والغايات الواردة في إعلان الألفية الذي اعتمده مؤتمر قمة الأمم المتحدة في شهر سبتمبر/أيلول 2000. وتجدر الإشارة إلى أنّ القرارات الصادرة مؤخراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها مثلاً القرار الصادر عام 2007 عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، تركز بنفس الدرجة على إعلان الألفية وعلى نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرفيعة المستوى اللاحقة على غرار مؤتمر مونتيري، وتعيد ترتيب الدور الحيوي الذي تؤديه هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة لرسم ملامح الرؤية الشاملة للتنمية ولتحديد الأهداف الموحّدة المتفق عليها. وهناك اعتراف أيضاً بأنّ الأهداف الإنمائية للألفية لا تتعلق كلياً بمجموعة الأعمال الواسعة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة.

وفي حين أنّ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية تُقسم إلى 18 غاية يمكن قياسها من الناحية الكميّة وتقييم تنفيذها استناداً إلى 48 مؤشراً، فإنه يُشار إليها عامة على النحو التالي:

- الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع
- الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال
- الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية
- الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
- الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية
- الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

وهناك درجة جيدة من الاتساق بين الهدف الإنمائي الأول للألفية والهدف العالمي الأول في الإطار الاستراتيجي ودرجة اتساق مقبولة عامة بين الهدف الإنمائي السابع للألفية والهدف العالمي الثالث.

لكن بوجه عام، يمكن الإشارة إلى أن الأهداف العالمية للمنظمة لا تغطي على النحو المناسب الأوجه الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، بما فيها: سياسات وبرامج التخفيف من وطأة الفقر التي يجدر بالأعضاء اعتمادها على نحو متسق وحازم على اعتبارها واحدة من الشروط المسبقة للتخفيف من حدة الجوع وكفالة الأمن الغذائي على الأمد البعيد؛ والدور الجوهرية الذي تؤديه الزراعة والغابات ومصايد الأسماك على صعيد التنمية الاقتصادية. لذا، قد تود مجموعة العمل الأولى أن تنظر في ما إذا كان من المجدي إيجاد لغة مقتضبة بما فيه الكفاية يمكن من خلالها إعادة النظر في الصياغة الحالية للأهداف العالمية الثلاثة، مع الاعتراف في موازاة ذلك بأن توزيع الوظائف داخل النظام المتعدد الأطراف يعني بطبيعة الحال أن جميع المنظمات لن تتعاطى مع جميع الأهداف الإنمائية للألفية بالتساوي.

وإن انعكاسات تغير المناخ وتطور الطلبات المتنافسة على الموارد الزراعية (مثلاً انتشار الطاقة البيولوجية) هي تطورات كبرى قد لا تبرز بالشكل الصحيح في الصياغة الراهنة للأهداف العالمية. وبالكاد تبرز هذه الأبعاد الرئيسية المتعلقة بالأغذية والتنمية الزراعية في الهدفين العالميين الأول والثاني وقد ترغب مجموعة العمل الأولى في تقييم مدى الاستفادة من محاولة إبراز ذلك بمزيد من الفعالية في الصياغة المعتمدة.

ويمكن أيضاً البحث في إمكانية أن تعكس صياغة الأهداف العالمية الجهود الهامة للغاية التي يبذلها الأعضاء في سبيل التوصل إلى عمل جماعي في مجالات اختصاص المنظمة (ليس بالضرورة دوماً في إطار المظلة المؤسسية التي تؤمنها المنظمة) مما يؤدي في معظم الأحيان إلى قدر أكبر من الاتساق في السياسات العالمية وإلى اتفاقات دولية قد تؤدي إلى نتائج معقدة على المستويات كافة. فالهدفان الثاني والثالث لا يشيران، بصياغتهما الحالية، إلى أن هذا النوع من العمل الجماعي ضروري جداً لتحقيق هذين الهدفين. وقد يكون الحلّ البديل في أن تبرز، في الديباجة، الحاجة إلى إجراءات جماعية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف العالمية الثلاثة.